قليلا من الافراد الذين يرغبون في القيام بمشروع ما بدون تسجيل أنفسهم كشركة او كجمعية تعاونية.

٦. ان الخطوة الاولى نحو تنظيم عملية الاقراض الفردي من خلال قنوات معروفة وذات طابع مهني، تتمثل في تشكيل لجان لوائية تناط بها عملية استقبال طلبات الاقراض والقيام بدراستها على الطبيعة واتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها، ثم تقوم هذه اللجان برفع الطلبات والتوصيات الى عمّان لكي يتم البت فيها. وعلى العكس من ذلك، فان الاستمرار في الترتيبات الحالية، يؤدي الى حرمان الاغلبية الساحقة من المواطنين الذين هم بحاجة فعلية للقروض، بسبب صعوبة اتصالهم بالجهات صاحبة الشأن، وكذلك فان عملية الحصول على القروض ستتطلب تكاليفاً باهظة ووقتاً طويلا، مما يحد من جدواها ويقلل من اقبال المزارعين عليها.

٧. تفتقر الاجهزة العاملة في خدمة الزراعة في الاراضي المحتلة الى الخبرات الفنية اللازمة لادارة علمية التنمية وتنشيط القطاع الزراعي. فالجهاز الارشادي يتناقص باستمرار ويهاجر معظم العاملين الاكفاء فيه الى الخارج، ولا يختلف الوضع من هذه الناحية كثيرا في الجمعيات التعاونية وفروع المنظمة التعاونية.

ولتلافي النقص المزمن والحاد في مجالات التدريب، يجب تنظيم برامج تدريبية مكثفة لمدراء الجمعيات التعاونية والمرشدين الزراعيين والتعاونيين وأعضاء لجان الاقراض اللوائية.